الأمم المتحدة

A/73/276

الجمعية العامة

Distr.: General
30 July 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٧٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٤٥، يعطي هذا التقرير السنوي المقدم من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال لمحة عامة عن المبادرات والتطورات الرئيسية الرامية إلى مواصلة وتوسيع نطاق الجهود المبذولة لحماية تحرر الأطفال من العنف والمضي قدماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما يسلط الضوء على المنعطف الاستراتيجي الذي سنصل إليه في عام ٢٠١٩، وهو الذكرى السنوية الثلاثون لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، والتي سيستعرض خلالها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الغاية المتعلقة بإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال، وستقوم الجمعية باتخاذ إجراءات سريعة لمواصلة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

* A/73/100.

18-12611 (A) 230818 280818

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – تستعرض الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، في هذا التقرير، أهم التطورات على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني، وتقدم لمحة عامة عن الإنجازات التي تحققت فيما يتعلق بحماية تحرر الأطفال من العنف.

٢ – واسترشاداً بقرار الجمعية العامة ٦٢/١٤١ الذي أنشأ ولاية الممثلة الخاصة، فإنها تعتبر المدافع العالمي والمستقل فيما يتعلق بمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها في جميع السياقات.

٣ – وقد أكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها ٧٢/٢٤٥، دعمها لعمل الممثلة الخاصة، وسلمت بالتقدم الذي أحرزته وبالتشجيع الذي خصصته لتوطيد الشراكات، ورحبت بجهودها الرامية إلى إدراج التوصيات المقدمة في إطار دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال (انظر A/61/299) في جداول الأعمال الدولية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك من خلال المشاورات الإقليمية والمواضيعية والبعثات الميدانية والدراسات التي تتناول الشواغل المستجدة.

٤ – ولما كان حق كل طفل في التحرر من العنف ركنا أساسيا من أركان اتفاقية حقوق الطفل، لذا فقد سلطت دراسة الأمم المتحدة عن العنف ضد الأطفال الضوء على مدى انتشار العنف وتأثيره على حياة الأطفال، وحددت الخطوات الحاسمة الواجب اتخاذها لكفالة منعه والقضاء عليه. وأعطى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما تتضمنه من رؤية طموحة لعالم خال من الخوف والعنف، واشتمالها على غاية قائمة بذاتها (الغاية ٢ للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة) لإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال، طاقة دفع جديدة للجهود العالمية الرامية إلى الحد من مخاطر العنف في حياة الأطفال وكفالة الحماية الفعالة للضحايا.

٥ – وبفضل التعبئة التي أحدثتها تلك العملية الهامة لتوطيد الالتزامات والإجراءات، أُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له. فقد اعتُمدت معايير دولية جديدة لحماية الأطفال من العنف، وشُكلت شراكات وتحالفات جديدة، وأسهمت الحملات الإعلامية في إذكاء الوعي بالاستثمار الإيجابي في منع العنف وبأثر العنف السلبي على نمو الطفل، واتُخذت مبادرات عالمية للتصدي للعنف، بما في ذلك تسلط الأقران والعنف المنزلي والعنف الجنسي والعنف عبر الإنترنت والممارسات الضارة. وهناك مبادرات إقليمية هامة تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز منع تعرض الأطفال للعنف ورصده والتصدي له. وقد اعتمد ما يقرب من ١٠٠ بلد خططاً لوضع سياسات وطنية شاملة بشأن العنف ضد الأطفال، وسن العديد منها تشريعات لحظر العنف البدني والنفسي والجنسي، ولدعم الأطفال الضحايا. كما اتخذت خطوات هامة لتوحيد نظم البيانات الوطنية والبحوث المتعلقة بنطاق وطبيعة العنف ضد الأطفال والاستراتيجيات الفعالة لمنعه، ولتحسين رصد التقدم المحرز نحو القضاء عليه.

٦ – ويعد إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال أمراً بالغ الأهمية في حماية حقوق الأطفال وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والإخفاق في تحقيق الغاية ٢ للهدف ١٦ من شأنه أن يعرض حياة ملايين الأطفال للخطر، مما يهدد المكاسب التي يحتمل تحقيقها في إطار خطة عام ٢٠٣٠ بأكملها، وذلك فيما يتعلق بالتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي ووصول الجميع للعدالة.

٧ – ويرتبط العنف ارتباطاً وثيقاً بالحرمان وبدورات الضعف، مما يؤدي إلى مخاطر تردي الصحة وضعف الأداء المدرسي والاعتماد على الرعاية الاجتماعية لمدى طويل. وفي مرحلة الطفولة المبكرة، يكون

تأثير العنف خطيراً وغالباً ما يتسبب في آثار لا رجعة فيها. ومع نمو الأطفال، يصبح تعرضهم للعنف جزءاً من سلسلة متصلة، تستمر أحياناً عبر الأجيال. وبالإضافة إلى ذلك، يرتبط العنف بتكاليف بعيدة المدى، واستهلاك بلايين الدولارات المخصصة لقطاع الإنفاق الاجتماعي، مما يُبْطِئُ وتيرة التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى تآكل رأس المال البشري والاجتماعي للدول.

٨ - ويمكن للاستثمار الثابت في الأطفال منع هذه التكاليف المرتفعة. فقد أظهرت الأدلة أن برامج الوقاية من العنف في مرحلة الطفولة المبكرة توفر عائدات استثمارية عالية، كما هو موضح أدناه.

٩ - ورغم أن الأطفال يشكلون نصف عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، ورغم تعرض نصف عدد الأطفال في العالم للعنف كل سنة، فإن اعتمادات الميزانية المرصودة لتحقيق رفاه الطفل لا تفي بالغرض في أغلب الأحيان. وبخلاف الأبعاد الأخرى لرفاه الأطفال، فإن المال المنفق على التصدي للعنف ضد الأطفال لا يرصد رصدا منتظما ولا توجد منهجية دولية لتتبع وتسجيل المخصصات، سواء من المساعدة الإنمائية الرسمية أو الموارد المحلية أو التدفقات المالية الأخرى.

١٠ - وفي عصر البيانات الضخمة والمعلومات الآنية، فإن تتبع الإنفاق بشكل أفضل لا يعتبر ممكناً فحسب، بل هو ضروري. ولا تزال الممثلة الخاصة ملتزمة بالعمل مع الشركاء لتعزيز رصد ما ينفق من مال على منع العنف.

١١ - ومشكلة تعرض الأطفال للعنف على نطاق واسع موثقة توثيقاً جيداً في تقارير الأمم المتحدة والبحوث الأكاديمية وفي قصص الأطفال أنفسهم التي تدمي القلب. وقد قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في تقرير صدر مؤخراً[(١)]، أحدث البيانات الراهنة عن أسلوب التأديب القائم على العنف والتعرض للاعتداء العائلي في سن الطفولة المبكرة، والعنف في المدارس، والوفيات الناجمة عن العنف في أوساط المراهقين، والعنف الجنسي في سنيْ الطفولة والمراهقة. وكشف التقرير عن وقوع أعمال عنف بحق أطفال صغار جداً بمستويات تبعث على القلق، غالباً ما يكون مرتكبوه أشخاص يعرفونهم الأطفال ويثقون فيهم، وجدد الدعوة، التي وجهت في دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، لكل بلد إلى وضع خطط واستراتيجيات وطنية لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له.

١٢ - ونشرت مبادرة التعلم الدولية ''تعالوا نفهم ظاهرة العنف في مرحلة الطفولة'' تقريرًا عالميًا لعام ٢٠١٧ بعنوان ''إنهاء العنف في مرحلة الطفولة''، استعرض البحوث والبيانات المهمة عبر المناطق. ويمكن أن تساعد نتائج التقرير في تحفيز العمل لكفالة أن ينشأ جميع الأطفال تنشئة خالية من العنف وأن ينموا لتحقيق إمكاناتهم الكاملة.

١٣ - ولإحراز تقدم نحو تحقيق الغاية ٢ للهدف ١٦، أصدرت منظمة الصحة العالمية دليلاً يدعم تنفيذ مبادرة INSPIRE[(٢)]، وهي مجموعة من الاستراتيجيات القائمة على الأدلة ترمي إلى الحد من العنف ضد الأطفال. كما يقدم الدليل معلومات وتوجيهات مفصلة فيما يتعلق بالقطاعات ذات الصلة بالأطفال، بما في ذلك الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم والعدالة الجنائية.

(١) اليونيسيف، UNICEF, *A Familiar Face: Violence in the lives of children and adolescents (New York, 2017)*، متاح على الرابط: www.unicef.org/publications/files/Violence_in_the_lives_of_children_and_adolescents.pdf.

(٢) متاح على الرابط: www.who.int/iris/handle/10665/272996.

١٤ - وواصلت الممثلة الخاصة، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة، دعم التطورات السياساتية لتسريع عجلة التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وحظيت حماية الأطفال من تسلط الأقران والتسلط عبر الإنترنت باهتمام خاص من خلال عقد ثلاث مشاورات استُرشد بها في وضع التقرير المقبل للأمين العام، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين (انظر القرار ١٧٦/٧١).

١٥ - وضمت الندوة الدولية عن العنف والتسلط في المدارس: من الأدلة إلى العمل، التي استضافتها حكومة جمهورية كوريا بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وجامعة إيوها للمرأة والممثلة الخاصة، بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والشباب. وأطلقت منصة بيانات وبحوث خاصة بأصحاب المصلحة المتعددين لمعالجة انتشار تسلط الأقران والعنف في المدارس، ولجمع قرائن بشأن طرق التدخل.

١٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، استضافت الصين المؤتمر العالمي الرابع للإنترنت، والذي تضمن منتدى بعنوان ”حماية المستقبل: حماية القاصرين المستخدمين للإنترنت“. وسلط هذا المنتدى، الذي نُظم بالتعاون مع اليونيسيف والممثلة الخاصة، الضوء على الفرص التي توفرها الإنترنت للأطفال ومخاطر التعرض للإساءة عبر الإنترنت وأهمية التشريعات في كفالة حماية الأطفال ودور صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وضع حماية الأطفال في صميم التكنولوجيا وابتكار المنتجات وفي وضع معايير الحماية.

١٧ - وشملت مشاورة إقليمية بشأن حماية الأطفال من التسلط والتسلط على الإنترنت في الأمريكتين، نظمتها حكومة المكسيك في نيسان/أبريل ٢٠١٨ بالتعاون مع الممثلة الخاصة واليونيسيف، مشاركة الحكومات والمجتمع المدني فضلا عن أصحاب مصلحة آخرين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالتعاون مع الأطفال والمراهقين، استعرض المشاركون في هذه المشاورة الإقليمية السياسات الوطنية والتطورات في التشريعات والبيانات، وأعربوا عن التزامهم بالعمل من أجل إيجاد منطقة خالية من جميع أشكال العنف ضد الأطفال.

١٨ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، استضافت السويد أول مؤتمر قمة لحلول إنهاء العنف، شارك فيه الأطفال والحكومات ومنظمات الأمم المتحدة وممثلو المجتمع المدني والقادة الدينيون والأكاديميون ومن القطاع الخاص لتبادل الحلول الكفيلة بمنع العنف والتصدي له والترويج لهذه الحلول. وأشار الخطاب الرئيسي الذي ألقته الممثلة الخاصة إلى التقدم الكبير المحرز في حماية الأطفال وحتمية إحراز المزيد من التقدم بروح من الإلحاح.

١٩ - وأعاد المشاركون، مسترشدين باتفاقية حقوق الطفل وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تأكيد التزامهم بجعل حق الطفل في التحرر من العنف في صميم جداول الأعمال السياسية، وبوضع الأطفال، وبخاصة الأكثر ضعفاً منهم، في صميم استعراض التقدم المحرز في خطة عام ٢٠٣٠ الذي سيُعقد في عام ٢٠١٩.

٢٠ - وأيدت الممثلة الخاصة وضع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ووضع اتفاق عالمي بشأن اللاجئين. ففي كل دقيقة، يُضطر ٢٠ شخصاً إلى الفرار من منازلهم بسبب العنف أو الاضطهاد أو النزاع. ويمثل الأطفال أكثر من نصف عدد اللاجئين في العالم، منهم عشرات الآلاف من الفتيات والفتيان غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عن أسرهم أثناء التنقل.

٢١ - وأصبح العنف جزءاً من حياة هؤلاء الأطفال سواء انخرطوا فيه أم فروا منه، لجملة أسباب منها النزاعات الأهلية والعنف المجتمعي ومضايقات العصابات والتجنيد في الجماعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي. فهم ينطلقون في رحلة محفوفة بالمخاطر وغير مؤكدة النهاية، غالباً تحت رحمة شبكات التهريب والاتجار التي لا وازع أخلاقيا لها. ويرافقهم في سفرهم اليومي الخوف والقلق والتهديد بالعنف. وغالباً ما لا يحصل الأطفال على الحماية التي يستحقونها. وفي بعض الأحيان، يتم فصلهم عن أفراد العائلة أو يوضعون في مرافق مزدحمة مع أشخاص بالغين لا تربطهم بهم صلة قرابة، حيث يتعرضون لمخاطر المضايقة والتحرش والاتجار. وبالنسبة لمرتكبي جرائم العنف ضد الأطفال، فإن الإفلات من العقاب هو السائد.

٢٢ - ويشكل تنفيذ الاتفاقات العالمية الذي يهتدي بمصالح الطفل الفضلى فرصة ذات أهمية بالغة لتحويل تلك الحلقة الخبيثة من العنف والاستغلال إلى حلقة فضيلة من الحماية للأطفال المتنقلين. ولدعم هذه العملية، تعكف الممثلة الخاصة على إعداد تقرير مواضيعي بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة والحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الطفل المستقلة.

٢٣ - وإدراكاً للدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في دفع عجلة التقدم نحو القضاء على العنف ضد الأطفال، أصدرت الممثلة الخاصة واليونيسيف تقريراً مشتركاً بعنوان ''القطاع الخاص ومنع العنف ضد الأطفال في أمريكا اللاتينية والكاريبي''[٣]، خلال مؤتمر القمة الدولي الأول بشأن حماية الطفل في السفر والسياحة، الذي عقد في بوغوتا في حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويقدم التقرير ممارسات القطاع الخاص الإيجابية في المنطقة فيما يتعلق بحماية الأطفال من العنف وبزيادة استثمارات الشركات في الاستراتيجيات الوقائية.

٢٤ - ولحماية الأطفال من الاستغلال في السفر والسياحة، دعا مؤتمر القمة إلى إيجاد أدلة أقوى يسترشد بها في حملة توعية عالمية، وخطوط ساخنة معززة على شبكة الإنترنت، ونُهُج مراعية للطفل، من أجل المساعدة وكفالة إعادة إدماج الضحايا ووضع حد للإفلات من العقاب.

٢٥ - ولتبادل المعارف وتعبئة الخبرات والموارد المالية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فإن الممثلة الخاصة تدعم الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال والتحالف المعني بالغاية ٨-٧ (وهو تحالف عالمي يهدف إلى القضاء على أعمال السخرة والرق المعاصر والاتجار بالبشر وعمل الأطفال)، والتحالف العالمي للإبلاغ عن التقدم المحرز في تعزيز بناء مجتمعات مسالمة ومنصفة وشاملة للجميع، وفرقة العمل المعنية بالعدالة، والشراكة العالمية للشباب من أجل أهداف التنمية المستدامة.

٢٦ - وتلك تعد تطورات هامة. بيد أن الحاجة لا تزال ماسة إلى كفالة حماية الأطفال من العنف. ففي كل خمس دقائق، يلقى طفل حتفه نتيجة للعنف. وفي كل عام، يقع العنف على بليون طفل على الأقل، أي نصف أطفال العالم. فالأطفال يستهدفون عمداً في عمليات ذات دوافع سياسية، ويُتلاعب بهم في أنشطة الجريمة المنظمة، ويجبرون على الفرار من وجه العنف المسلح وعنف العصابات، ويباعون ويستغلون طلبا لمكاسب اقتصادية، ويُغرّر بهم المنتهِكون على الإنترنت، وتستخدم وسائل عنيفة في تأديبهم،

(٣) متاح على الرابط: www.unicef.org/lac/en/reports/private-sector-and-prevention-violence-against-children.

ويتعرضون للاعتداء الجنسي في عقر بيوتهم، ويهملون في المؤسسات، وتساء معاملتهم في مراكز الاحتجاز، ويتعرضون لتسلط الأقران في المدارس وللوصم والتعذيب بسبب معتقدات خرافية أو ممارسات ضارة.

٢٧ - وفي بعض المجتمعات المحلية، تساء معاملة الطفل لاتخاذه كبش فداء يُحمَّل تبعة ما يحلُّ بأسرته أو بقومه من نحس ومرض. فيقع عليه الوصم والتخلي والعقاب العنيف والقتل الطقسي إذا اتهم بالسحر أو إذا اتُّهم والداه بالشعوذة في حالات معينة.

٢٨ - ويعد وسم الشخص بالساحر شكلاً من أشكال العنف النفسي، ويمكن أن يفضي الوصم والإقصاء المقترنان بذلك إلى القتل أو التشويه أو غير ذلك من أشكال العنف الخطيرة التي تبلغ حدَّ التعذيب. وغالباً ما يقع الخطر الأكبر على الأطفال الأشد ضعفاً والمستبعدين اجتماعياً، مثل الأطفال المصابين بالمهق والأطفال ذوي الإعاقة واليتامى والخُدَّج، أو من يُعتبرون مجرد أطفال ''مختلفين''.

٢٩ - ولا يبلغ عن حوادث العنف، ويجري التستر عليها بسبب الخوف والضغوط الاجتماعية، بما في ذلك من المعالجين التقليديين الذين تشكل ممارسات السحر بالنسبة لهم مصدرًا للدخل. وقد تكون نُظم الشرطة والعدالة غير مهيأة أو تفتقر إلى الموارد اللازمة للعمل، بينما يفتقر الأطفال إلى خدمات المشورة والتعافي وإعادة الإدماج الاجتماعي. وتعتبر الممثلة الخاصة هذا الموضوع مصدرا لقلق بالغ وهي مستمرة في التعاون مع الشركاء من أجل نبذ تلك الممارسات.

ثانيا - دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتعجيل بوتيرة التقدم نحو القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال

٣٠ - لا تزال الممثلة الخاصة ملتزمة بالاستفادة من الفرصة الفريدة التي توفرها لها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ للتعجيل بإحراز تقدم في القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال.

٣١ - ومنذ أن اعتُمدت خطة عام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٥، وضع العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطط تنمية مستدامة شاملة لتوجيه العمل المنسق الوطني نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

ألف - تعزيز متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٣٢ - يعتبر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة منبراً استراتيجياً لضمان وضع الأطفال في صميم خطة عام ٢٠٣٠. وتواصل الممثلة الخاصة، من خلال مشاركتها في الاجتماعات الحكومية الدولية الرفيعة المستوى وتعاونها مع المنظمات الإقليمية والبعثات الدائمة، دعوة الدول والجهات المعنية الأخرى إلى الاستفادة الاستراتيجية من الاستعراضات الوطنية الطوعية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لتبادل المعلومات عن التطورات الإيجابية والدروس المستفادة والتعرف على التحديات والفرص للتعجيل بإحراز تقدم في مجال حماية الأطفال من العنف.

٣٣ - وفي عام ٢٠١٨، قدمت ٤٦ دولة استعراضات وطنية طوعية وأولت عدة دول اهتماما خاصا لحماية الأطفال، مؤكدة من جديد التزامها بمنع العنف والقضاء عليه، ومبينة أوجه الترابط بين حقوق الأطفال والتنمية المستدامة. ووثقت هذه الاستعراضات الوطنية الطوعية التدابير الهامة المتخذة لدفع عجلة التقدم نحو بلوغ الغاية ٢ للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك اعتماد الخطط

والسياسات الوطنية، وسن التشريعات، وتعزيز المؤسسات والشراكات، وتدريب المهنيين، وتوحيد البيانات وإجراء البحوث.

٣٤ - وكان موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عُقد في عام ٢٠١٨ هو ”التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود“. وقد أعرب الإعلان الوزاري[٤] عن الالتزام القوي بوضع الأطفال في صميم خطة عام ٢٠٣٠. وأقر بأن تنمية رأس المال البشري لازمة لبناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود تبدأ بالاستثمار في الأطفال والمراهقين والشباب لضمان أن يترعرعوا في بيئة خالية من جميع أشكال العنف. وأكد أهمية ضمان المشاركة الهادفة للأطفال، ولا سيما أضعفهم، بوصفهم عوامل تغيير حاسمة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٣٥ - وقد وجه المنتدى السياسي الرفيع المستوى اهتماما خاصا للهدف ١١ متيحاً بذلك الفرصة لتعزيز التنفيذ الوطني للخطة الحضرية الجديدة (انظر القرار ٢٥٦/٧١) ولدعم قيادة السلطات المحلية في الترويج لخطط المدن، وفق ما يمليه تحقيق مصالح الطفل الفضلى، وبالمشاركة الفعالة للأطفال.

٣٦ - ويعيش نصف سكان العالم في المدن، ونصف هؤلاء السكان هم من الأطفال. والتوسع الحضري المتزايد، والمقترن بارتفاع مستويات التفاوت الاقتصادي والفقر المستوطن، يجعل التعرض لخطر العنف الحضري أمراً شديد الخطورة. وقد أكدت الممثلة الخاصة، في دراستها المواضيعية عن *حماية الأطفال المتضررين من العنف المسلح في المجتمع المحلي*[٥]، أن بناء المدارس والأماكن الحضرية الآمنة للأطفال، والاستثمار في تدابير السلامة العامة وكفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء هي مسائل يمكن أن تساعد على التخفيف من مخاطر العنف التي يواجهها الأطفال في المناطق الحضرية. ويجب أن يوضع الأطفال في صلب التخطيط الحضري وأن تستنير السياسات بآراء الأطفال وخبرتهم.

٣٧ - وكانت تلك أيضا الرسالة الرئيسية التي وجهها المندوبون الشباب من كل من المكسيك والجمهورية الدومينيكية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، والتي استشهدوا فيها بمضمون ما قالته ستاسيا توشر عندما قالوا إن: ”البلدان قلقة على مستقبل أطفال الغد؛ ولكنها نسيت أن الطفل هو إنسانٌ اليوم“. وقالوا أيضا: ”من الأهمية بمكان الاستثمار في تمكين الأطفال، وإن أفكارهم وخبراتهم واقتراحاتهم لا تزال أساسية لبلوغ [أهداف التنمية المستدامة] وتعزيز المجتمع الآمن والشامل والملتزم“.

باء - عام ٢٠١٩: منعطف استراتيجي لتعزيز تحرر الأطفال من العنف

٣٨ - سيشهد عام ٢٠١٩ منعطفا استراتيجيا على الطريق نحو ضمان تحرر الأطفال من العنف، إذ تصادف فيه الذكرى السنوية الثلاثون لإبرام اتفاقية حقوق الطفل التي تعد واحدة من معاهدات الأمم المتحدة المصدق عليها على نطاق واسع، وانعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيتناول موضوع ”تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة“، وسيعقد في شهر تموز/يوليه من هذه السنة. وسيركز هذا المنتدى على أربعة من أهداف التنمية المستدامة التي لها أهمية خاصة لإنهاء العنف ضد الأطفال ألا وهي: الهدف ٤ الذي يتعلق بضمان التعليم الجيد والشامل والآمن والمنصف؛

(٤) انظر E/2018/L.20-E/HLPF/2018/L.2 للاطلاع على نسخة من مشروع الإعلان.

(٥) الدراسة متاحة على الرابط https://violenceagainstchildren.un.org/sites/violenceagainstchildren.un.org/files/documents/publications/2._protecting_children_affected_by_armed_violence_in_the_community.pdf.

والهدف ٨ الذي يتعلق بالقضاء على عمل الأطفال؛ والهدف ١٠ الذي يتعلق بالحد من انعدام المساواة؛ والهدف ١٦ الذي يتعلق ببناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع، وغايته الثانية التي تتعلق بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال.

٣٩ - وبالإضافة إلى ذلك، سيجتمع قادة العالم، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، أثناء انعقاد الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. والغرض من هذا الاجتماع هو استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتخاذ تدابير سريعة للمرحلة الثانية من تنفيذها.

٤٠ - ويوفر التقارب بين تلك العمليات الأساسية للمجتمع الدولي فرصة يجب اغتنامها: فهي فرصة فريدة لتحقيق قفزة نوعية في تعزيز حماية الأطفال من العنف.

٤١ - ومن أجل إغناء هذه العملية وضمان إيلاء اهتمام خاص للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالحماية من العنف، ستشارك الممثلة الخاصة بهمة في استعراضات خطة عام ٢٠٣٠ أثناء انعقاد كل من المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة في عام ٢٠١٩. ومن خلال التعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء، سيصدر تقرير مواضيعي عالمي عن إنهاء العنف ضد الأطفال. وسيناقش هذا التقرير جهود الحكومات ومبادرات مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والرابطات المهنية والأوساط الأكاديمية والقيادات الدينية وأمين مظالم الأطفال، لحشد الدعم والتأثير على التقدم المحرز.

٤٢ - وسيقيّم التقرير المواضيعي التقدم الذي أحرز نحو إنهاء العنف ضد الأطفال خلال السنوات الأربع الأولى من خطة عام ٢٠٣٠ وتوثيق الدروس المستفادة والتسليم بالتحديات وتوقع الإجراءات الاستراتيجية اللازمة لتحقيق رؤية عالم خال من الخوف والعنف. وسيجسد أحد عناصر التقرير المهمة آراء وخبرات وتوصيات الشباب الذين يعدون عوامل تغيير حاسمة في هذه العملية.

ثالثا - تعميم مراعاة حماية الأطفال من العنف في خطط السياسات الوطنية

٤٣ - واصلت الممثلة الخاصة تقديم الدعم للجهود الوطنية المبذولة من أجل التصدي للعنف ضد الأطفال، بما في ذلك من خلال الزيارات القطرية التي قامت بها إلى كل من أندورا وإندونيسيا وبربادوس والبرتغال وبوتان والسويد والصين وكمبوديا ومالطة والمكسيك وموناكو واليابان واليونان.

٤٤ - وشهد العام الماضي تطورات هامة من أجل حماية الأطفال من العنف كما هو مبين في الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨.

٤٥ - واعتمدت ألبانيا[٦] سياسات وتدابير تشريعية هامة لمعالجة مسألة تعرض الأطفال للعنف، بما في ذلك الاعتداء البدني والجنسي وتسلط الأقران وزيادة عدد الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. وتشمل هذه التدابير: جدول الأعمال المتعلق بالأطفال لعام ٢٠٢٠؛ وقانون حماية حقوق الأطفال؛ ومدونة العدالة الجنائية للأطفال.

(٦) انظر https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/20257ALBANIA_VNR_2018_FINAL2.pdf.

٤٦ - وسنت أرمينيا[٧] قانوناً جديداً في عام ٢٠١٨ لمعالجة ارتفاع مستويات العنف العائلي ضد الأطفال، بما في ذلك العقاب البدني و/أو العدوان النفسي من جانب مقدمي الرعاية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت وزارة العدل وحدة معنية بحقوق الطفل في مكتب ''المدافعون عن حقوق الإنسان'' ومجلساً متعدد القطاعات ومشتركاً بين الوكالات بشأن وصول الأطفال إلى العدالة.

٤٧ - وفي أستراليا[٨]، تناولت الخطة الوطنية للحد من العنف ضد المرأة وأطفالها للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢ كلاً من العنف ضد المرأة والعنف المنزلي والعائلي. وقد أطلقت حملة الوقاية الأولية الوطنية ''أوقفوا العنف منذ البداية''، التي تعد حملة وقاية أولية تستهدف الجهات المؤثرة على الشباب، من أجل مواجهة المواقف المؤيدة للعنف وإحداث تغير ثقافي طويل الأجل.

٤٨ - وفي بوتان[٩]، أبرزت دراسة عن العنف ضد الأطفال أُجريت في عام ٢٠١٦ مدى تعرض الأطفال للعنف والاستغلال والإيذاء، بما في ذلك الأطفال ذوو الإعاقة، والمنحدرون من أسر مفككة أو الذين يعيشون في أسر موسعة، والمنحدرون من خلفيات اقتصادية متدنية. وإنشاء ''نوادٍ قانونية'' في المدارس وتعزيز المعرفة القانونية في إطار مجموعة ''اعرف القانون لتحمي حقوقك'' هما أمران يساعدان في معالجة تلك الشواغل وزيادة الوعي بحقوق الطفل.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٧، أطلقت كندا استراتيجية عنوانها ''حان الوقت: استراتيجية كندا لمنع العنف الجنساني والتصدي له''، وهي استراتيجية تقوم على منع العنف، وتوفر الدعم للناجين منه وتعزز النظم القانونية والقضائية المراعية للمنظور الجنساني. وقد عُدل القانون الجنائي من أجل تعزيز حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والتسلط عبر الإنترنت، وخُصصت الأموال لتعزيز القدرة على الاستجابة للإبلاغ العام ودعم إزالة مواد الاعتداء الجنسي على الإنترنت.

٥٠ - وأكدت أيرلندا رؤيتها الطموحة لبلد يحترم ويحمي حقوق جميع الأطفال والشباب، ويستمع إلى آرائهم ويدعمها من أجل تحقيق إمكاناتهم في الحاضر والمستقبل[١٠]. ويتناول إطار السياسات الوطنية للشباب للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ كلاً من العنف المنزلي والعنف ضد المرأة والفتاة والاتجار بالبشر.

٥١ - ونقحت جامايكا[١١] خطة عملها الوطنية لوضع استجابة متكاملة لمسألة الأطفال والعنف من أجل توجيه التنفيذ لغاية عام ٢٠٢٣. وأسفرت حملة ''كسر جدار الصمت'' التي نفذت في عام ٢٠١٥ لزيادة الإبلاغ عن إساءة معاملة الكبار للأطفال عن زيادة بنسبة قدرها ١٨,٧ في المائة في الحالات المبلغ عنها.

٥٢ - وفي لبنان[١٢]، يوفر قانون العنف الأسري لعام ٢٠١٤ الإطار اللازم لحماية الأطفال، مشفوعا بتعديلات أدخلت على القانون الجنائي لتعزيز حماية الفتيات والنساء من العنف والاستغلال الجنسيين.

---

(٧) انظر https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/19586Armenia_VNR_2018.pd.

(٨) انظر https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/19592VNR_final_approved_version.pdf.

(٩) انظر https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/19369Bhutan_NSDGR_Bhutan_2018.pdf.

(١٠) انظر https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/19382Ireland_Voluntary_National_Review_2018.pdf، الصفحة ٢١٦.

(١١) انظر https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/19499JamaicaMain_VNR_Report.pdf، الصفحة ٩٥.

(١٢) انظر https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/19624LebanonVNR2018.pdf.

ووضعت وزارة التربية والتعليم العالي، بالتعاون مع كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، سياسة لحماية الطفل تشمل منهجية شاملة للكشف المبكر عن حالات العنف المدرسي وإحالة أصحابها إلى المختصين.

٥٣ - ولدى ليتوانيا برنامج وطني لمنع العنف العائلي وتوفير المساعدة للضحايا للفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٠ وفي عام ٢٠١٧، دخلت المبادئ التوجيهية لتنفيذ منع العنف في المدارس حيز النفاذ لتهيئة بيئة مدرسية آمنة وخالية من العنف وتسلط الأقران.

٥٤ - وشهد العام الماضي كذلك تقدماً كبيراً في وضع وتنفيذ خطط وسياسات وطنية شاملة لحماية الأطفال من العنف.

٥٥ - ووضعت كل من الباراغواي والمكسيك خطط عمل شاملة من خلال عملية تشاركية، بما يتوافق مع اتفاقية حقوق الطفل وخطة عام ٢٠٣٠. وحددت الخطة الوطنية للمكسيك[١٣] إجراءات ذات أولوية حاسمة تشمل: الإصلاحات التشريعية للتصدي لزواج الأطفال وحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال؛ والحملة الوطنية المتعلقة بمنع العنف ضد الأطفال؛ والاستثمار في السلامة على شبكة الإنترنت؛ والنهوض بآليات المشورة والشكاوى والإبلاغ بشأن حوادث العنف؛ وتعزيز التنسيق؛ وإعداد استقصاء على الإنترنت لجمع آراء الأطفال وتوصياتهم لإثراء تنفيذ هذه الخطة[١٤].

٥٦ - وتشرف اللجنة الوطنية لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له على الخطة الوطنية لباراغواي[١٥]. وتستفيد هذه الخطة من التوصيات التي يقدمها الأطفال والمراهقون الذين يؤدون دورا حاسم الأهمية في تنفيذها، والتي تتعلق بالتوعية العامة بمختلف مظاهر العنف وآليات الإبلاغ عنه، وتعزيز تبادل المعلومات عن الخطة، ودعم جهود الدعوة في المجتمعات المحلية.

٥٧ - وفي عام ٢٠١٨، اعتمدت شيلي سياسة وطنية بشأن الأطفال والمراهقين للفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٥[١٦]. وتعد حماية الأطفال من العنف واحدة من الأولويات الرئيسية داخل الأسر والمدارس والأماكن الأخرى. وقد أُقر قانون ينشئ وظيفة ”المدافع عن حقوق الطفل“ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨[١٧].

٥٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، شاركت الممثلة الخاصة كمبوديا في إطلاق خطة عمل منع ومواجهة العنف ضد الأطفال للفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢١. وقد استنارت هذه الخطة بالنتائج المستخلصة من استقصاء الأسر المعيشية بشأن العنف ضد الأطفال الذي أُعد في عام ٢٠١٤، وهي تتضمن تحسين الخدمات المقدمة للضحايا.

---

(١٣) انظر www.unicef.org/mexico/spanish/PLAN ACCION FINAL.pdf.

(١٤) انظر www.gob.mx/participa/opinna-dime-como-te-tratan.

(١٥) انظر www.snna.gov.py/archivos/documentos/Plan%20de%20Accion%20Pais_r1v7aq8u.pdf.

(١٦) انظر http://observatorioninez.consejoinfancia.gob.cl/wp-content/uploads/2018/03/Plan-Accion_Ni%C3%B1ez.VF_.pdf.

(١٧) انظر https://www.leychile.cl/Navegar?idNorma=1114173.

٥٩ - وأُطلقت خطة عمل الفلبين لإنهاء العنف ضد الأطفال في عام ٢٠١٨، واستنارت بدراسة أساسية وطنية عن العنف ضد الأطفال أُعدت في عام ٢٠١٦. وقد وثقت هذه الدراسة ارتفاع عدد حالات العنف المنزلي والخطر الشديد لتعرض الأطفال للإيذاء على الإنترنت. وتعالج هذه الخطة مختلف أبعاد العنف، وتشدد على الحاجة إلى تعزيز نظام حماية الطفل، وضمان حصول الأطفال على خدمات الوقاية، وتحديد الأدوار والمسؤوليات الرئيسية داخل الحكومة لتنفيذ الخطة.

٦٠ - وفي عام ٢٠١٨، أطلقت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية خطة عمل متعددة القطاعات لمنع العنف ضد الأطفال على أساس نتائج دراسة استقصائية وطنية أعدت في عام ٢٠١٤. وكانت هذه الدراسة الاستقصائية أول تقييم يجري لطبيعة العنف ضد الأطفال ومدى انتشاره في هذا البلد، وساعدت في تحديد الإجراءات ذات الأولوية اللازمة. ووفقاً لما أشارت إليه الممثلة الخاصة عند إطلاق الخطة، فإن تلك التطورات تتيح المجال لمساهمة بالغة الأهمية في التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الغاية ٢ للهدف ١٦ وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦١ - وتضع إسبانيا خطتها الاستراتيجية الوطنية الثالثة للأطفال والمراهقين (للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢) من أجل معالجة مدى تعرض الأطفال للأذى، بما في ذلك تعرضهم للاتجار. ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية لتشريع ينص على حماية الأطفال من جميع أشكال العنف، بما في ذلك الأطفال الصغار جدا الذين يتعرضون لسوء المعاملة في المنزل[١٨].

٦٢ - ولا يزال دعم التدابير التشريعية المتعلقة بحماية الأطفال من العنف يعد أولوية قصوى للممثلة الخاصة، بما في ذلك أثناء المهمات التي قامت بها إلى كل من أندورا وبربادوس والصين وكمبوديا واليابان.

٦٣ - ومنذ عام ٢٠٠٦، ازداد عدد البلدان التي تفرض حظراً قانونياً شاملاً على العنف ضد الأطفال أكثر من ثلاثة أضعاف، فوصل إلى أكثر من ٥٠ بلداً في عام ٢٠١٧. وكانت كل من أيرلندا وباراغواي وبنن وبيرو والجبل الأسود وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسلوفينيا وفييت نام وليتوانيا ومنغوليا آخر البلدان التي طبقت هذا الحظر.

٦٤ - وكانت السويد أول بلد في العالم يحظر بموجب القانون جميع أشكال العنف ضد الأطفال. ففي عام ٢٠١٨، اعتمد البرلمان السويدي مشروع قانون لإدماج اتفاقية حقوق الطفل في القانون السويدي من أجل ضمان أن تصبح مصالح الطفل الفضلى مرجعاً توجيهياً لتقرير السياسات.

٦٥ - واعتمدت بيرو تشريعاً جديداً[١٩] في عام ٢٠١٨ يقضي بدعم تنفيذ الحظر القانوني الذي أقرته للعقوبة البدنية. وتتطلب الأحكام الجديدة من المعلمين وغيرهم من المهنيين المسؤولين عن الأطفال تقديم تقارير إلزامية، والاعتراف بالدور الحاسم للبلديات في منع العنف والقضاء عليه، وذلك بسبل منها تقديم الدعم للأسر وتعزيز المبادرات الإيجابية لتنشئة الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، كان من المتوقع أن تكفل

(١٨) انظر https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/203295182018_VNR_Report_Spain_EN_ddghpbrgsp.pdf، الصفحة ٧٨.

(١٩) انظر Peru, decree No. 003-2018-MIMP (9 June 2018), *El Peruano*, *Índice de Normas Legales* (June 2018).

الضمانات الجديدة مراعاة مصالح الطفل الفضلى في المقام الأول في جميع الإجراءات العامة والخاصة المتصلة بحقوق الطفل[٢٠].

٦٦ - وفي عام ٢٠١٨، أُلقي الضوء في مختلف الاجتماعات الرفيعة المستوى على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن تعزيز الحماية القانونية للأطفال من جميع أشكال العنف، بما في ذلك العقاب البدني. وفي شهر نيسان/أبريل، استضافت حكومة المكسيك مشاورة بين البلدان الأمريكية أعادت فيها الحكومات من جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تأكيد التزامها بالعمل من أجل إنشاء منطقة خالية من العنف.

٦٧ - وفي أيار/مايو، استضاف رئيس جمهورية مالطة المؤتمر العالمي الرفيع المستوى بشأن الحظر الشامل للعقاب البدني. وأعاد الإعلان الذي اعتمدته كل من الحكومات المشاركة والمنظمات الدولية والإقليمية والرابطات المهنية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية تأكيد الأساس المعياري القوي لحماية الأطفال الذي تنص عليه اتفاقية حقوق الطفل، وأقر بالفرصة التي توفرها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لتعزيز الجهود العالمية للقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال.

رابعا - تعزيز العمليات الإقليمية من أجل دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٦٨ - يشكل التعاون مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية عنصرا رئيسيا في استراتيجية الممثلة الخاصة الرامية إلى تسريع وتيرة التقدم في حماية الأطفال من العنف. فهذه المنظمات والمؤسسات تعد من الحلفاء الاستراتيجيين، حيث ساعدت الشراكات القوية المقامة معهم على وضع مسألة العنف ضد الأطفال في صميم جدول أعمال السياسات على المستوى الإقليمي وساعدت في الوقت نفسه على تحسين مساءلة الدول ودعم جهود التنفيذ التي تضطلع بها على المستوى الوطني.

٦٩ - واستضافت الممثلة الخاصة مشاورات إقليمية رفيعة المستوى في مناطق أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى والبحر الكاريبي وجنوب آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا والمنطقة العربية. وصدرت ستة تقارير رصد إقليمية وانعقدت اجتماعات استعراض دورية لضمان استمرار التقدم وتسريع وتيرته.

٧٠ - واعتُمدت التزامات سياسية وخرائط طريق تنفيذية هامة على الصعيد الإقليمي (انظر A/HRC/19/64) ويجري حالياً إعداد جيل جديد من الخطط الإقليمية المتعلقة بالعنف ضد الأطفال التي تتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أدى ذلك إلى تعزيز التشريعات الوطنية والسياسات العامة ودمج البيانات ونتائج البحوث وتشجيع حملات التوعية.

٧١ - وسعياً إلى تحسين هذه العملية، تُنظّم الممثلة الخاصة سنوياً مائدةً مستديرةً أقاليميةً رفيعة المستوى مع المنظمات الإقليمية. ويعد ذلك المنتدى آليةً استراتيجيةً فريدة في داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الأقاليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والانخراط في حوار سياساتي، وتبادل المعارف والممارسات الجيدة، وتحديد الاتجاهات والتحديات الملحة، والمضي قدماً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

(٢٠) انظر Peru, decree No. 002-2018-MIMP (1 June 2018), *El Peruano*, *Índice de Normas Legales* (June 2018).

٧٢ - وعُقدت المائدة المستديرة الأقاليمية السنوية الثامنة في أيار/مايو ٢٠١٨ في تيمفو، ونُظّمت بالاشتراك مع مبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال وبالتعاون مع حكومة بوتان.

٧٣ - وأولت المائدة المستديرة اهتماماً خاصاً لمسألة تسريع وتيرة التقدم نحو غايات خطة عام ٢٠٣٠ المتصلة بمنع العنف، بما في ذلك حماية الأطفال من الممارسات الضارة ومن زواج الأطفال، وللدور الذي يؤديه الزعماء الدينيون في مكافحة العنف ضد الأطفال[٢١].

٧٤ - وأقرت المنظمات الإقليمية المشاركة بالفرص الاستراتيجية التي سيتيحها الاستعراض المقبل لهدف التنمية المستدامة ١٦ الذي سيُجرى في عام ٢٠١٩ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والذي سيكون أول استعراض للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة والذكرى الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل.

٧٥ - وللاستفادة من هذه الفرص، أعرب المشاركون في المائدة المستديرة عن التزامهم بالمساهمة في التقرير المواضيعي العالمي بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال المشار إليه في الفقرة ٤١ أعلاه.

٧٦ - وستستضيف الممثلة الخاصة المائدة المستديرة الأقاليمية التاسعة في عام ٢٠١٩ في أديس أبابا بالاشتراك مع منتدى سياسات الطفل الأفريقي.

٧٧ - واستمرت الممثلة الخاصة في التواصل مع لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، والمقررة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالقضاء على زواج الأطفال، والمنظمات والمؤسسات دون الإقليمية.

٧٨ - وقد أحرز تقدم كبير نحو إنهاء زواج الأطفال. فحملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال تشجع على حماية حقوق الفتيات، وتلقت بالفعل من الدول الأعضاء التزامات تصب في اتجاه إنهاء تلك الممارسة. وانضم أربعة وعشرون بلداً إلى الحملة، وشكل مؤتمر القمة الثاني للفتاة الأفريقية بشأن إنهاء زواج الأطفال، المعقود في غانا في آب/أغسطس ٢٠١٨، فرصةً استراتيجيةً لتوحيد الجهود.

٧٩ - وفي عام ٢٠١٨، كُرّس يوم الطفل الأفريقي لخطة عام ٢٠٣٠ وكانت الجهود المبذولة تتعلق بموضوعه المعنون ”عدم ترك أي طفل خلف ركب التنمية في أفريقيا“. وسلط ذلك اليوم الضوء على ضرورة الاستثمار بقوة في الخدمات الأساسية وفي حماية الأطفال من العنف من أجل تسريع التقدم الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا.

٨٠ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، اعتمد رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، إطاراً استراتيجياً لتعزيز نظم حماية الطفل الوطنية من أجل منع تعرض الأطفال لأعمال العنف والانتهاك والاستغلال والتصدي لها، مما يعكس التزاماً رفيع المستوى بإنهاء العنف ضد الأطفال.

٨١ - ويهدف الإطار الاستراتيجي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى الحد من درجة تعرض الأطفال للأذى وبناء قدرتهم على التكيف وضمان حمايتهم من العنف، مع التركيز على خمسة مجالات

(٢١) انظر: https://violenceagainstchildren.un.org/sites/violenceagainstchildren.un.org/files/general/conclusions_recommendations_bhutan_2018.pdf.

ذات أولوية هي: العنف الجنسي والبدني والعاطفي؛ وزواج الأطفال؛ والأطفال المتنقلون؛ وتشغيل الأطفال؛ والسجل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وتسجيل المواليد.

٨٢ - وعقدت جماعة شرق أفريقيا اجتماعاً في كيغالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ من أجل تشجيع التقدم في مكافحة العنف ضد الأطفال من خلال وضع إطار إقليمي لتقوية النظم الوطنية والآليات المجتمعية الرامية إلى حماية الأطفال.

٨٣ - وظلت استقصاءات العنف ضد الأطفال تدعم الأنشطة الحكومية المتعلقة بالدعوة والسياسات والتخطيط والميزنة وسن التشريعات من أجل حماية الأطفال من العنف[٢٢]. وتعد رواندا أحدث مثالٍ على ذلك، حيث نشرت نتائج الاستقصاء الوطني المتعلق بالعنف ضد الأطفال والشباب في أيار/مايو ٢٠١٨[٢٣].

٨٤ - وواصلت الممثلة الخاصة التعاون مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وأمانة الرابطة واللجنة التابعة للرابطة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها في تنفيذ خطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠١٥ بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال. وتشجع هذه الخطة الإقليمية، المتسقة مع خطة عام ٢٠٣٠، الإجراءات الوطنية الرامية إلى تحقيق الغايات المتعلقة بمنع العنف التي تنبثق من أهداف التنمية المستدامة.

٨٥ - وحثت الممثلة الخاصة، خلال حوارها السنوي في آذار/مارس ٢٠١٨، ممثلي اللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على أن تغتنم الفرصة التي سيتيحها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقبل لعام ٢٠١٩ في تسريع وتيرة العمل من أجل حماية الأطفال من العنف. وشجعت الممثلة الخاصة الرابطة على إجراء استعراض منتصف المدة للخطة الإقليمية، انطلاقاً من الدراسة النموذجية الهامة التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالتعاون مع الدول الأعضاء في الرابطة وممثلي اللجنة.

٨٦ - وفي جنوب آسيا، عُززت حماية الأطفال من العنف بتنفيذ خطة عمل إقليمية لمنع تشغيل الأطفال والقضاء عليه للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ ووضع استراتيجية إقليمية لحماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال الجنسيين. وجرى العمل على تنفيذ خطة العمل الإقليمية لمنع زواج الأطفال للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ في أفغانستان ونيبال بوضع خطتي عمل وطنيتين، وفي بنغلاديش، بإطلاق حملة إعلامية وطنية متعددة الوسائط.

٨٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، جرى تدشين منصة إلكترونية للزعماء الدينيين في كاتماندو ليستخدموه من أجل تشجيع احترام حقوق الطفل في المنطقة بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ووُضعت استراتيجية وطنية وخطة عمل في بوتان لحماية الأطفال في المؤسسات الرهبانية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢.

٨٨ - وانعقد المنبر البرلماني لجنوب آسيا من أجل الأطفال في داكا في أيار/مايو ٢٠١٨، والتقى فيه مشرعون من جميع أنحاء المنطقة للترويج لحقوق الأطفال وحمايتها، بما في ذلك حماية الأطفال من العنف.

---

(٢٢) انتهت إسواتيني وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وملاوي ونيجيريا من إجراء استقصاءات وطنية للأسر المعيشية. وستنشر أوغندا وبوتسوانا وزمبابوي نتائجها في عام ٢٠١٨، بينما تقوم كوت ديفوار وكينيا وليسوتو وموزامبيق وناميبيا حاليا بإعداد عمليات مماثلة.

(٢٣) انظر: http://www.togetherforgirls.org/wp-content/uploads/Rwanda_VACYS_Summary_2018.05.17.pdf.

٨٩ - وواصلت الممثلة الخاصة تعاونها مع منظمة الدول الأمريكية. واتخذ معهد البلدان الأمريكية لشؤون الطفل، في دورته الثانية والتسعين المعقودة في بربادوس، قرارا بشأن العنف ضد الأطفال[٢٤]، أعاد فيه التأكيد على التزام الدول الأعضاء بتشجيع منع العنف والقضاء عليه في جميع الظروف، وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشدد القرار أيضا على تبادل الممارسات الجيدة والخبرات، لا سيما فيما يتعلق بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي، والسن الدنيا للمسؤولية الجنائية، ودعا إلى زيادة استخدام البدائل التي تُغني عن حرمان الأطفال من حريتهم.

٩٠ - ووضعت السوق الجنوبية المشتركة مبادئ توجيهية متسقة مع خطة عام ٢٠٣٠ لتشجيع التأديب الإيجابي ومنع العنف ضد الأطفال. وستساعد المبادئ التوجيهية على تعزيز الالتزامات الإقليمية المتعلقة بالتنفيذ، بما في ذلك سن قوانين تحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال وإنفاذها. وتُلزم المبادئ التوجيهية بوضع خطة إقليمية لتشجيع التأديب الإيجابي ومنع العنف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣.

٩١ - واستمر التعاون مع منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وتضمن إجراء حوار سياسي رفيع المستوى بين الممثلة الخاصة والأمين العام للمنظمة وخبراء تقنيين. وأعربت منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى عن التزامها بوضع سياسة إقليمية بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال تتسق مع خطة عام ٢٠٣٠ ومع خريطة الطريق لمكافحة العنف ضد الأطفال[٢٥] التي اعتُمدت في سانتو دومينغو في عام ٢٠١١.

٩٢ - واستمرت الممثلة الخاصة في التواصل مع منظمة التعاون الإسلامي بشأن منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال والقضاء عليها، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات ثنائية مع لجنتها الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان. وتشجع اللجنة على أن تُدرج مسألة تعزيز حماية الأطفال من العنف، وفقا للالتزامات القانونية الدولية، باعتبارها مسألة ذات أولوية في الخطط الإنمائية الوطنية والاستعراضات الوطنية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ودعت الوثيقة الختامية للمناقشة المواضيعية لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن حقوق الطفل، التي اعتُمدت في نيسان/أبريل ٢٠١٨، الدول إلى سن تشريعات لكفالة حماية الأطفال من الاستغلال وإنشاء آليات وطنية محددة لإنفاذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل، ودعت إلى اتخاذ إجراءات للقضاء على الممارسات الضارة. وسلطت الوثيقة الضوء على ضرورة أن تتوخى الدول العناية الواجبة من أجل حظر أعمال العنف ضد الأطفال ومنع ارتكابها والتحقيق فيها، وإنهاء الإفلات من العقاب، وتوفير المساعدة للضحايا.

٩٣ - ووطدت الممثلة الخاصة تعاونها مع مجلس أوروبا، بما في ذلك التعاون على تنفيذ استراتيجية المجلس لحقوق الطفل (٢٠١٦-٢٠٢١).

٩٤ - ويمثل تحرر الأطفال من العنف ركيزة أساسية في استراتيجية مجلس أوروبا. ومن أجل أن ينال هذا الموضوع اهتماما خاصا، أُنشئ فريق خبراء لتوثيق الممارسات الجيدة وتوطيد التقدم المحرز في منع العنف

(٢٤) انظر: https://violenceagainstchildren.un.org/sites/violenceagainstchildren.un.org/files/regions/engcd_res_08_92-r17.pdf.

(٢٥) انظر: https://violenceagainstchildren.un.org/sites/violenceagainstchildren.un.org/files/documents/political_declarations/americas/hoja_de_ruta_centroamericana_sobre_violencia_contra_los_ninos_central_american_roadmap_on_violence_against_children.pdf.

والتصدي له. وسيُسترشد بالنتائج في تقييم منتصف المدة للاستراتيجية، الذي ستستضيفه حكومة فرنسا في حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٩٥ - واعتمدت اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا معايير جديدة بشأن المواضيع المتصلة بالعنف، حيث اعتمدت في نيسان/أبريل ٢٠١٨ مجموعة معايير بشأن حماية حقوق الأطفال السجناء[٢٦] واعتمدت في تموز/يوليه ٢٠١٨ مجموعة أخرى بشأن حقوق الطفل في البيئة الرقمية[٢٧]. وتشجع المجموعة الثانية على تمكين الأطفال وحمايتهم من خلال سن التشريعات ووضع السياسات، وترسيخ التعاون الوطني والدولي، وتعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. واضطلع بعمل إضافي يتعلق بحقوق الأطفال في سياق الهجرة، مع التركيز بوجه خاص على تقدير سن الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عنهم وتولي أمورهم.

٩٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، شاركت الممثلة الخاصة في منتدى الاتحاد الأوروبي لحقوق الطفل، الذي كُرّس في ذلك العام للأطفال المحرومين من الحرية. وشارك في المنتدى ممثلون عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، وكذلك ممثلون عن آيسلندا والنرويج وسويسرا والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية، وأمناء مظالم الأطفال. وشارك أيضا الشباب المتأثرون بالحرمان من الحرية. وفي إطار إعراب المشاركين عن دعمهم للدراسة العالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية، التي طلبتها الجمعية العامة في القرار ١٥٧/٦٩، شُدد بشكل خاص على البدائل التي تغني عن الاحتجاز وعلى حماية حقوق الأطفال المتأثرين باحتجاز المهاجرين والحرمان من الحرية في مؤسسات الرعاية أو الصحة والأطفال الذين آباؤهم في السجون. وقدمت الممثلة الخاصة نتائج البحوث التي أجراها مكتبها مع شركائه في أمريكا اللاتينية بشأن تجربة الشباب الذين آباؤهم قيد الاحتجاز (انظر أيضاً الفرع السادس أدناه).

خامسا - يجب أن تبدأ الوقاية من العنف في مرحلة الطفولة المبكرة

٩٧ - كثيراً ما يتعرض الأطفال للعنف في مرحلة مبكرة من أعمارهم، ويترك العنف في مرحلة الرضاعة أكثر آثاره دمارا وأطولها أمدا على نمو الأطفال، وتترتب عليه عواقب تستمر حتى مرحلة البلوغ.

٩٨ - وتسلم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالدور الحاسم للنمو في مرحلة الطفولة المبكرة في إيجاد مجتمعات سلمية ومزدهرة: تلزم الغاية ٢ للهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة الدول صراحة بكفالة حصول جميع الأطفال على تعليم ورعاية جيدين وشاملين للجميع في مرحلة الطفولة المبكرة، حتى يتاح لهم اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتحقيق إمكاناتهم والمشاركة بصورة كاملة في المجتمع بوصفهم مواطنين منتجين.

٩٩ - ويمثل الاستثمار في مرحلة الطفولة المبكرة والقضاء على العنف في حياة الأطفال أولا وقبل كل شيء مسألة حق من حقوق الطفل. ومع ذلك، فهناك أدلة متزايدة تشير إلى أن ذلك يشكل أيضا استراتيجية شديدة الفعالية من حيث التكلفة تؤدي إلى تحسين النتائج الصحية والتعليمية والاجتماعية

(٢٦) انظر: https://search.coe.int/cm/Pages/result_details.aspx?ObjectId=09000016807b3175.

(٢٧) انظر: https://violenceagainstchildren.un.org/sites/violenceagainstchildren.un.org/files/documents/political_declarations/recomendation_of_the_committee_of_ministers_of_the_council_of_europe_to_member_states_on_guidelines_to_respect_protect_and_fulfil_the_rights_of_the_child_in_the_digital_environment.pdf.

التي تزيد من الثروة الوطنية، وفي الوقت نفسه تخفض الإنفاق الاجتماعي اللازم للتعامل مع العواقب الطويلة الأجل للعنف في مرحلة الطفولة.

١٠٠ - ويشير أحدث تقرير للممثلة الخاصة[٢٨] إلى أن منع العنف يجب أن يبدأ في مرحلة الطفولة المبكرة، عندما يمكن للاستثمار أن يحقق عائدا مرتفعا.

١٠١ - وتهيئة بيئة توفر العناية والرعاية يساعد على ضمان صحة الطفل وتغذيته وحصوله على التعليم المبكر والشعور بالانتماء، ويعزز ثقته بالنفس ويحسّن قدرته على التعامل مع الإجهاد والشدائد. وتبين الأدلة العلمية أن دماغ الإنسان يتطور خلال أيامه الألف الأولى أسرع من تطوره في أي مرحلة أخرى من مراحل الحياة، ويوضع خلال فترة التطور الحاسمة تلك الأساس لرفاه الشخص في المستقبل.

١٠٢ - ومع ذلك، لا يزال يُنظر إلى الطفولة المبكرة في المقام الأول على أنها فترة انتقالية نحو البلوغ، وليس هناك وعي كاف بالأثر السلبي الذي يتركه العنف على صحة الأطفال ونموهم، أو بالعائدات الاجتماعية المتأتية من الاستثمار في مرحلة الطفولة المبكرة الخالية من العنف.

١٠٣ - ووفقا للتقرير الصادر عن اليونيسيف *وجه مألوف: العنف في حياة الأطفال والمراهقين* (*A Familiar Face: Violence in the lives of children and adolescents*)[٢٩]، يعاني ما يقرب من ٣٠٠ مليون طفل من العدوان النفسي و/أو العقاب البدني على يد مقدمي الرعاية لهم في المنزل. وفي بعض البلدان، يعد الزعيق أو الصياح أو الصراخ أحد الأشكال الشائعة لتأديب الأطفال في سن الواحدة، ويشهد ١٧٦ مليون طفل دون سن الخامسة عنفا عائليا.

١٠٤ - وقد لا تتجاوز تكاليف التدخلات في مرحلة الطفولة المبكرة مبلغ ٠,٥٠ دولار لكل طفل سنويا عند دمجها مع الخدمات القائمة. ومع ذلك، فإن عدم الاستثمار في السنوات الأولى قد يعوق نمو الأطفال قبل بلوغهم سن الالتحاق بالمدرسة، مما يؤدي إلى حرمان مدى الحياة. ويمكن أن تؤدي البداية السيئة في الحياة إلى خسارةٍ تعادل تقريبا ربع متوسط الدخل لشخص بالغ سنويا. وبالإضافة إلى ذلك، قد تخسر البلدان ما يعادل ضعف ناتجها المحلي الإجمالي الحالي في نفقات على الصحة والتعليم.

١٠٥ - ومن الثابت تماما أهمية وجود بيئة توفر العناية والرعاية اللازمين لنمو الطفل، ويشمل ذلك تأمين مستوى جيد من الصحة والتغذية والتحفيز. فتعزيز مشاعر التعلّق الإيجابية بمقدمي الرعاية يساعد الأطفال على بناء القدرة على التكيف، وكذلك فإن التدخلات في مرحلة الطفولة المبكرة تحمي الأطفال من الإجهاد، وترسي أسس التعلم في البيت وفي المدرسة.

١٠٦ - إن الأطفال الذين يتعرضون للعنف والإساءة والإهمال في مرحلة الطفولة المبكرة هم أكثر عرضة للإصابة بطائفة من الأمراض في وقت لاحق، بما في ذلك ضعف الأداء المدرسي، وزيادة احتمال الانقطاع عن الدراسة، والقلق والاكتئاب واعتلال الصحة، والسلوك المحفوف بالمخاطر وإيذاء النفس.

---

(٢٨) انظر https://violenceagainstchildren.un.org/news/violence-prevention-must-start-early-childhood.

(٢٩) اليونيسيف، *وجه مألوف*.

١٠٧ - وتبين الدراسات الطولانية أن تعرض الأطفال لسوء المعاملة يجعلهم أكثر عرضة للوقوع ضحايا للعنف في مرحلة لاحقة من الحياة، ولارتكاب العنف بأنفسهم. وهم أيضا أكثر عرضة للانخراط في سلوك إجرامي، بينما يظهرون ميلا إلى التقليل من خطورة الأفعال الإجرامية.

١٠٨ - وتتيح الطفولة المبكرة فرصة فريدة لكسر الحلقة المفرغة للعنف. وتشير الأدلة إلى ثلاثة أبعاد رئيسية للاستراتيجيات الوطنية الناجحة.

١٠٩ - أولا، تبدأ حماية الأطفال في سنواتهم الأولى من خلال فرض حظر قانوني شامل على جميع أشكال العنف في جميع البيئات، بما في ذلك في المنزل، من أجل توجيه رسالة واضحة عن الممارسات غير المقبولة وغير القابلة للتفاوض، وللمساعدة في تشكيل المواقف والسلوك. وسنّ أكثر من ٥٠ دولة حتى هذا اليوم قوانين تحظر بشكل صريح استخدام العنف كشكل من أشكال التأديب أو الإصلاح أو العقاب، ويتجه العديد من الدول الأخرى نحو تحقيق ذلك الهدف.

١١٠ - ثانيا، السياسات العامة ليست محايدة تجاه الأطفال. ويتيح الاستثمار في الأطفال الصغار مدخلا هاما لدعم الأسر في تحمل مسؤولياتها المتعلقة بتربية الأطفال وأدوار الحماية التي تضطلع بها، ومنع التخلي عن الأطفال ووضعهم في مؤسسات الرعاية البديلة، ودعم الأطفال المعرضين لخطر العنف. وتساعد برامج تلقين مهارات تربية الأطفال المقترنة بتدخلات الحماية الاجتماعية على الحد من مخاطر الاستبعاد الاجتماعي والحرمان، وتحد من إجهاد الأسرة، وتتصدى للعادات والتقاليد الاجتماعية التي تتغاضى عن الأساليب العنيفة المتبعة في تأديب الأطفال.

١١١ - ثالثا، إن العنف ظاهرة متعددة الجوانب لا يمكن التصدي لها إلا من خلال نهج متعدد التخصصات بين أصحاب المصلحة المتعددين. والتعاون الفعال بين القطاعات أمر ضروري، بما في ذلك فيما يتعلق بالصحة والتغذية والتعليم والحماية الاجتماعية وحماية الطفل، من أجل التصدي لمختلف المخاطر التي يواجهها الأطفال الصغار وأسرهم.

١١٢ - ويحتاج كل طفل إلى الدعم في مرحلة الطفولة المبكرة، ولكن الأطفال المعرضين للخطر المنحدرين من بيئات محرومة هم الأقل حظا في الحصول عليه. وقد تُرك هؤلاء الأطفال ليتخلفوا فعلا عن الركب. والأسر المحرومة لديها موارد أقل للاستثمار في النمو الفعال في مرحلة الطفولة المبكرة. ونتيجة لذلك، فإن العديد من الأطفال المعرضين للخطر يحرمون من النمو والتطور اللذين يمثلان الأساس للنجاح في المدرسة والمستقبل الوظيفي والحياة.

١١٣ - وتمثل القيادة السياسية القوية أمرا أساسيا لضمان أفضل بداية في الحياة، والقضاء على العنف في السنوات الأولى. ويقول جيمس هيكمان، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، ”إن الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة هو استراتيجية فعالة من حيث التكلفة، حتى عندما تكون هناك أزمة ميزانية“، فهو يؤدي إلى تحسين النتائج التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من الإيرادات وتحد من الحاجة إلى الإنفاق الاجتماعي المكلف. ”يتأتى أعلى معدل عائد للنمو في مرحلة

الطفولة المبكرة من الاستثمار في أبكر وقت ممكن، من الولادة حتى سن الخامسة، في [الأطفال] المحرومين وأسرهم"(٣٠).

سادسا – الأطفال باعتبارهم عوامل تغيير

١١٤ – إن اتخاذ الأطفال شركاء هو بعد بالغ الأهمية من أبعاد ولاية الممثلة الخاصة. فالاستماع إلى أصوات الأطفال وتجاربهم له أهمية حاسمة في تحقيق الرؤية المتمثلة في عالم خال من الخوف والعنف التي وضعتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وحسبما ورد في الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، فإن الأطفال عوامل تغيير هامة، ومشاركتهم الفعالة أمر بالغ الأهمية من أجل تنفيذ واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ على نحو فعال.

١١٥ – وكانت دراسة الأمم المتحدة عن العنف ضد الأطفال (انظر A/61/299) أول تقرير للأمم المتحدة جرت صياغته بالتعاون مع الأطفال والشباب، ولا تزال مشاركتهم أمرا أساسيا في منع العنف والتصدي له، بما في ذلك مشاركتهم في أنشطة الدعوة ومناقشات الخبراء وتطوير البحوث.

١١٦ – ويمثل العنف إحدى الأولويات المهمة للأطفال وفقاً لما ذكره أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شاب شاركوا في مشاورات استُرشد بها في وضع خطة عام ٢٠٣٠، وأكد على ذلك أيضا استطلاع رأي للأطفال المهاجرين واللاجئين أجرته الممثلة الخاصة واليونيسيف عبر شبكة الإنترنت. ومن بين أكثر من ١٧٠ ٠٠٠ شاب استطلعت آراؤهم، اعتبرت نسبة كبيرة العنف ظاهرة خطيرة مرتبطة بتنقلات الأطفال عبر الحدود. واعتُبر العنف أحد الأسباب الرئيسية وراء مغادرة الأطفال بلدانهم، وأحد التحديات الخطيرة التي يواجهونها خلال سفرهم، ومشكلة مستمرة لدى وصولهم إلى بلدان المقصد.

١١٧ – وكان العنف والخوف وانعدام الأمن أيضا أكبر الشواغل التي أعرب عنها الأطفال المتضررون من الاحتجاز. ويكتسي الاحتجاز أهمية بالغة في إعداد الدراسة العالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية، التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ١٥٧/٦٩. وترأس الممثلة الخاصة فرقة عمل الأمم المتحدة التي أُنشئت لتقديم الدعم على نطاق المنظومة من أجل وضع الدراسة العالمية.

١١٨ – وبغية المساهمة في الدراسة العالمية وتسجيل أصوات الأطفال وخبراتهم، أجرت الممثلة الخاصة، بالتعاون مع اليونيسيف والشركاء من المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية، مشاورات ونظمت مجموعات تركيز بمشاركة مراهقين حرموا من الحرية وأطفال احتجز آباؤهم.

١١٩ – وفي كلتا الحالتين، عادة ما يكون الأطفال منحدرين من أسر تعاني من الفقر والاستبعاد الاجتماعي، وقد تعرضوا للعنف العائلي، وفرصهم محدودة للحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي كثير من حالات احتجاز الأطفال، يكون أحد الوالدين مسجونا أيضا، الأمر الذي يبين كيف يمكن للحرمان من الحرية أن يصبح عاملا مشدِّدا يحفز دورات من الضعف.

(٣٠) James J. Heckman, "Invest in early childhood development: reduce deficits, strengthen the economy", The Heckman Equation, 2012. متاح على الموقع: https://heckmanequation.org/assets/2013/07/F_HeckmanDeficitPieceCUSTOM-Generic_052714-3-1.pdf.

١٢٠ - وغالبا ما تفتقر حياة هؤلاء الأطفال إلى وجود بيئة أسرية راعية، وتنعدم فيها الحماية الاجتماعية، فضلا عن ضعف قدرة النظام التعليمي على دعمهم، الأمر الذي قد يؤدي إلى التغيب عن المدرسة والانقطاع عن الدراسة.

١٢١ - وتتسم حياة الأطفال أبناء السجناء بالتهميش والنبذ، والشعور بالرفض والنفور والتخوف من جانب الأطفال الآخرين وأسرهم. وغالبا ما يواجهون تسلط الأقران في المدارس، ويشعرون في بعض الأحيان أنهم يعاملون معاملة جانحين.

١٢٢ - وقد يحتاج هؤلاء الأطفال إلى السفر لساعات طويلة أو أيام لقضاء بضع دقائق مع أب مسجون، الذي يلتقونه في أماكن مكتظة عدائية، تحت رقابة أحد حراس الأمن، بينما يخضعون لعمليات تفتيش جسدي وينظر إليهم نظرات ازدراء.

١٢٣ - ويضع الحبس عبئا اقتصاديا إضافيا على الأسر المعيشية. وقد يشعر الأطفال بأنهم مضطرون للعمل لإعالة الأسرة، وفي بعض الأحيان يعملون في أماكن خطرة ويقومون بأنشطة خطيرة، يكونون خلالها عرضة لمزيد من الضرر.

١٢٤ - ومع ذلك، كثيرا ما يظل هؤلاء الأطفال مفعمين بالأمل، لا سيما في حالة الأطفال الأصغر سنا، الذين يبقون قادرين على التكيف ومتفائلين بشأن مستقبلهم. ويقدم هؤلاء الأطفال أيضا توصيات هامة لاتخاذ إجراءات بشأنها. وهم يقدّرون إتاحة الفرصة لهم لزيارة آبائهم المحتجزين والحفاظ على علاقة معهم، حتى لو كانت عملية الدخول إلى السجن صادمة لهم. فهم يريدون تحسين نوعية الزيارة وتكريس أوقات أطول لها، ومعاملتهم معاملة كريمة وبقدر أكبر من الإنسانية. وهم يطالبون بتوفير أماكن آمنة للحوار مع الآباء المحتجزين، وإتاحة بيئة داعمة آمنة يمكن لهم فيها مناقشة هذا الجانب من جوانب حياتهم.

١٢٥ - ويطالب الأطفال أيضا بتوفير الدعم النفسي والاجتماعي والمالي لهم ولأسرهم، وبنظام تعليمي يرحب بهم ويقدم لهم الحماية. وعلاوة على ذلك، فهم يؤكدون على الحاجة إلى اتخاذ تدابير لمنع العنف والتصدي له عند ارتكابه، بما في ذلك إدخال تغييرات عاجلة على إجراءات الاعتقال والتفتيش. فاعتقال أحد أفراد الأسرة يمكن أن يكون تجربة شديدة القسوة، ويعتقد الأطفال اعتقادا راسخا أنه ينبغي ألا يسمح أبدا للشرطة بدخول منزل والاعتداء على أبويهم.

١٢٦ - إن العنف والحرمان من الحرية غالبا ما يسيران جنبا إلى جنب. وقد عبّر المراهقون في مراكز الاحتجاز عن قلقهم العميق إزاء العنف البدني والنفسي والجنسي. وعادة ما يتم التغاضي عن العنف باعتباره شكلا من أشكال التأديب والدفاع عن النفس والبقاء، الأمر الذي يعرض الأطفال لخطر أن يصبحوا غير مبالين بالعنف.

١٢٧ - وفي حين أن معظم الأطفال المحتجزين هم من الأولاد، فإن نسبة أقل هي من الفتيات. وهناك أيضا المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين من الأطفال الذين يعانون أشكالا حادة جدا من التمييز والتعرض للعنف الجنسي من قبل الأقران والراشدين.

١٢٨ - ووفقا للعديد من الأطفال المستطلعة آراؤهم، يعني الاحتجاز حياة ملؤها العنف، وأشكالا متعددة من الحرمان، وأملا ضئيلا بمستقبل مشرق. فالظروف السيئة في الزنزانات المكتظة تخلق حالة غير إنسانية للأطفال. ولربما جرى تقييد الحصول على التعليم والترفيه والصحة كنوع من أنواع العقاب. ونتيجة

لذلك، يعاني الأطفال من الاكتئاب ومشاكل صحية عقلية وعاطفية، وهناك تقارير أيضا عن حالات لإيذاء النفس ومحاولات للانتحار.

١٢٩ - وتتجسد الرغبة العارمة لدى هؤلاء الشباب في العيش مع أسرهم وأصدقائهم. بيد أن العديد منهم ينظرون إلى المستقبل بتشاؤم: فالمجتمع يبدو مليئا بالتحيز ضدهم، ويظهر أنه غير مستعد لدعم إدماجهم الاجتماعي.

سابعا - استشراف المستقبل

١٣٠ - تعِد اتفاقية حقوق الطفل كل طفل بالحق في حياة خالية من الخوف والعنف. وأبرزت دراسة الأمم المتحدة عن العنف ضد الأطفال تفشي العنف ضد الأطفال، وحددت استراتيجيات رئيسية للوقاية منه والقضاء عليه. ومع اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أُضفي زخم جديد على جهود التنفيذ على الصعيد الوطني والتعاون الدولي من أجل منع العنف ضد الأطفال.

١٣١ - ومن الممكن إحداث نقلة نوعية في الوقاية من العنف ضد الأطفال والتصدي له، من خلال الاسترشاد بضرورة حقوق الإنسان المحررة للأطفال من العنف، وبالأدلة التي جُمعت في السنوات الأخيرة على الاستراتيجيات المجدية، ومشاركة الأطفال الملهِمة وجهودهم ومرونتهم، وما تقدمه خطة عام ٢٠٣٠ من رؤية طموحة وفرصة تاريخية.

١٣٢ - ولا تزال الممثلة الخاصة ملتزمة التزاما عميقا بإحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بحماية الأطفال واستخدام الفرص الاستراتيجية لحشد المزيد من الالتزام السياسي والعمل من أجل بناء عالم خال من الخوف ومن العنف، مع عدم التخلي عن أي طفل.

١٣٣ - وسيسترشد عمل الممثلة الخاصة بفرص التعجيل بإحراز تقدم نحو القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال، التي تتيحها في عام ٢٠١٩ الذكرى السنوية الثلاثون لاتفاقية حقوق الطفل، واستعراض الجمعية العامة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، واستعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى للغاية ٢ للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على ما يلي:

(أ) دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعميم حماية الأطفال من العنف في جداول أعمال السياسات الوطنية، وتعزيز سن وإنفاذ تشريعات تحظر جميع أشكال العنف، ومواصلة توحيد البيانات والبحوث، وفيما يتعلق بالاستعراضات الوطنية الطوعية التي ستقدَّم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، تعزيز إدماج عمليات تقييم التقدم المحرز في الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الأطفال من العنف، فضلا عن تحديد الثغرات التي يلزم اتخاذ إجراءات إضافية بشأنها؛

(ب) دعم الاستعراضات المنفذة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني للتقدم المحرز في حماية الأطفال من العنف من خلال إعداد تقرير مواضيعي عالمي عن إنهاء العنف ضد الأطفال، وتقييم التطورات الإيجابية والدروس المستفادة منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، وتحديد التحديات المستمرة والناشئة والفرص المتاحة للتغيير الإيجابي؛

(ج) التوعية بأثر العنف في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعبئة المزيد من الجهود لتعزيز الوقاية وإيقاف دوامة العنف والفقر والاستبعاد في حياة الأطفال، بسبل منها توفير الحماية الاجتماعية والخدمات الجيدة، من أجل كفالة إتاحة الفرصة لنمو الأطفال في بيئة خالية من العنف؛

(د) دعم تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وإبرام اتفاق عالمي بشأن اللاجئين من أجل حماية حقوق الأطفال في جميع الأوقات، بسبل منها إعداد تقرير مواضيعي عن العنف الذي يواجهه هؤلاء الأطفال والتدابير المتخذة لكفالة استمرار الحماية في حياتهم؛

(هـ) توحيد الأدلة المتعلقة باستراتيجيات الوقاية من العنف والتصدي له، بما في ذلك البحوث في مجال حق الطفل في المشاركة في التسلية واللعب والألعاب الرياضية، فضلا عن الجهود الرامية إلى مكافحة مخاطر العنف. وفي حين أن الرياضة تخلق رابطا فريدا بين الأطفال وتمكنهم من الاستمتاع بقيم احترام الكرامة الإنسانية والإدماج والتحلي بالروح الرفاقية وتعزيز هذه القيم، فإنها تعرضهم أيضا لخطر العنف. وقد يعاني الأطفال من تسلط الأقران والإيذاء العاطفي والإهانة بسبب نوع جنسهم أو شكل أجسادهم أو أدائهم، أو قد يتعرضون لطقوس مهينة لدى انضمامهم لفريق، أو للاعتداء الجنسي من جانب مدربيهم. ولتحقيق أداء أفضل، قد يتعرض الأطفال إلى نظم قاسية للتغذية وفقدان الوزن تؤدي إلى اضطرابات الأكل، وربما يجبرون على تناول عقاقير تحسين الأداء. ويحرم بعض الأطفال من الراحة والرعاية الكافيتين، ويطلب منهم أداء المهام المسندة إليهم رغم الإصابة. ويمثل ذلك أحد المجالات التي لا يتوافر إلا القليل من المعلومات عنها، ومن الضروري بذل الجهود فيها بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والاتحادات الرياضية والأطفال أنفسهم، من أجل كفالة النمو السليم للأطفال ومنع تعرضهم لمخاطر العنف.

١٣٤ - ولا تزال الممثلة الخاصة ملتزمة التزاما عميقا، من خلالها ولايتها العالمية، بتعبئة الجهود والاستفادة من دعم الناس من جميع مناحي الحياة من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال وتحقيق رؤية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فذلك هو أقل ما يستحقه أطفال العالم.